في فاس، ارتياحاً كبيراً لدى الأوساط الاسرائيلية الرافضة للمشروع السعودي. فقد ادعى وزير الخارجية شامير أن ما حدث في فاس مفيد لاسرائيل، ويثبت صدق مقولاتها وادعاءاتها حول «عدم وجود أي احتمال للوصول الى حل منطقي في الشرق الأوسط، عندما تجتمع جميع الدول العربية؛ إذ أن الطرف الأكثر تطرفاً هو المنتصر. وهذا ما نقوله لكل من يقدم اقتراحات لعقد مؤتمرات دولية. وقد أثبت هذا المؤتمر بطلان ما نُشر، خاصة في العالم الغربي، من أن السعودية قادرة على حل جميع مشكلات المنطقة بواسطة ثروتها. وثبت أن تأثيرها في واشنطن وفي العالم الغربي، أكبر بكثير من تأثيرها في العالم العربي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٠، ١و٢/٢/١٩٨١، ص ٨).

على أي حال، يمكن تلخيص ردود الفعل الاسرائيلية حول فشل مؤتمر فاس، بالنقاط التالية:

أولاً، اعتبار فشل المؤتمر برهاناً على ضعف السعودية، «حيث تبين أن المهمة التي أوكلت اليها من قبل الولايات المتحدة، تفوق قوتها وقدرتها. وثبت أيضاً انها لا تستطيع أن تكون بديلاً لمصر في قيادة العالم العربي»(اسحق رابين، **يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). وأبدت أيضاً الأوساط الاسرائيلية ارتياحها لفشل الادارة الاميركية في المراهنة على نجاح السعودية في قمة فاس، ناصحة إياها بتعلم درس من تجربتها هذه، «بعدما تبين أن السعودية، بكل عظمتها الاسلامية، وتراثها المادي لا تستطيع تكتيل العالم العربي حول سياسة يستدل منها تسليم بوجود اسرائيل، حتى في حال انسحابها إلى حدود ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧... إن من كان يعتقد، كالرئيس ريغان، أن السعودية تملك 'مفتاح السلام' في المنطقة، عليه الاعتراف الآن بخطئه والاجدى بالولايات المتحدة بذل جهودها في اتجاه تقوية السلام الاسرائيلي ــ المصري» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثانياً، ان السعودية فشلت، في مؤتمر فاس، في «شق حاجز الرفض العربي»، الذي تبلور بعد حرب ١٩٦٧، وقوي بعد زيارة السادات إلى القدس. وتقيّم بعض الأوساط الاسرائيلية نتائج المؤتمر، بعد الفشل السعودي هذا، بأنه «أظهر الولاء للاءات الخرطوم الثلاث: لا للاعتراف، لا للمفاوضات ولا للسلام مع اسرائيل. وربما لم تفاجأ السعودية بهذا التطرف، إلا انها أدركت أن بعض الأنظمة العربية، على الأقل، مرتبط بقاؤه بتمسكه بأكثر الخطوط تطرفاً في النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (عوديد زراي، **المصدر نفسه**، ٢٩/١١/١٩٨١). وثمة من استنتج، بين هذه الأوساط، من فشل مؤتمر فاس أن «أية مبادرة سياسية لحل المشكلة الفلسطينية، بواسطة انشاء دولة عربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع القدس الشرقية كعاصمة لها، ليس لها احتمال بأن تحظى بتأييد عربي شامل، إذا كان يُفهم منها [أي المبادرة] أن دولة كهذه ستضطر للعيش إلى جانب اسرائيل، حتى إذا انسحبت هذه الى حدود ١٩٦٧» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثالثاً، هنالك أوساط عدة في اسرائيل ما زالت تعتقد أنه رغم فشل قبول المشروع السعودي في مؤتمر فاس، فإن هذا المشروع لم يُلغَ من جدول الأعمال، وسيجرى إقراره في مناسبة أخرى، «لأن السؤال المطروح: لماذا يعارضه [الفدائيون]، خصوصاً وأنه لا يمنحهم الشرعية الدولية فحسب، وإنما هنالك أيضاً تشابه قوي (وليس صدفة) بين مبادئه وبين خطتهم للقضاء على اسرائيل على مراحل. ان المشروع السعودي ليس 'مشروعاً ما'، وإنما هو مشروع يشكل أكبر تهديد سياسي للمشروع الصهيوني منذ 'مشروع موريسون' في حينه؛ حيث أراد البريطانيون بواسطته إفشال إقامة دولة اسرائيل في اللحظة الأخيرة» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١؛ وانظر أيضاً سميدار بيري **عل همشمار**، ٢٥/١١/١٩٨١). والحل في نظر هؤلاء يتمثل في إجراء «خطوة وقائية» من جانب الحكومة الاسرائيلية بهدف تعزيز اتفاقات كامب ديفيد؛ وذلك من أجل «منع العالم كله، خصوصاً الولايات المتحدة، من الاعلان ربما بسرور وربما بأسف، عن انتهاء مسار كامب ديفيد (وهذا ما يمكن أن يحدث بعد نيسان ــ ابريل المقبل). لذلك، على اسرائيل طرح مبادرات جديدة لحل المشكلة الفلسطينية، والاهتمام بانجاز اتفاق الحكم الذاتي